التشغيل في الجزائر .. آفاق وتصورات

أ . **علة مراد** (جامعة زيان عاشور بالجلفة) – الجزائر
أ . **ضيف أحمد** (جامعة زيان عاشور بالجلفة) – الجزائر

الملخص :

لا شك أن مستقبل التشغيل في الجزائر يرتبط أساسا بمدى قدرة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية على توظيف اليد العاملة حسب فرضيات أساسية ترتبط بدورها بمدى تحسن بعض التوازنات الاقتصادية المؤثرة في خلق مناصب العمل ، والتي ما انفكت الجزائر تسعى لتحقيقها بالرغم من تكلفتها الاجتماعية الباهظة ذات الأثر على الطبقة التشغيلية؛ خاصة تلك التي تتحصل على دخل محدود إن لم نقل حد الكفاف.

Abstract :

There is no doubt that the future of work in Algeria is primarily related to the capacity of institutions and economic sectors which employ laborers according to basic hypotheses associated with the extent of improvement in some economic balances which influence the creation of jobs that Algeria seeks to achieve in spite of the high social cost and its impact on labour class especially those who earn a limited income if not almost poverty line.

تمهيد:

لقد ظلت إشكالية التشغيل ملازمة لجل اقتصاديات العالم, خاصة الدول النامية منها نتيجة لقصور الأنشطة الاقتصادية على استيعاب الفئة العاملة المتزايدة باستمرار، حيث يصعب لهذه الدول أن تتنبأ بمستقبل متفائل بالنسبة لتقليص حجم البطالة بها ، ذلك أن برامج الاستقرار والإصلاح الهيكلي وكذا التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية لا تسمح بطريقة كافية

لإنعاش الاستثمار والتشغيل في آن واحد في ظل ما تمليه المؤسسات المالية الدولية من شروط لتصحيح الاختلالات الهيكلية في هذه الدول وفي مقدمتها التخلص من العمالة الزائدة الناتجة عن مغالاة في السياسة الاجتماعية لفترة ما قبل الإصلاح.

ويبقى مستقبل الشغل في الجزائر مرتبط بمجموعة من العوامل الأساسية التي يديرها ويسيرها الإنسان، وفي مقدمتها النمو الديموغرافي الذي من شأنه أن يطرح اليد العاملة الإضافية والتي ينبغي على الجهاز الاقتصادي أن يمتصها في ظل سياسة رشيدة تأخذ بعين الاعتبار حجم الأيدي العاملة التي ترد سوق العمل بعد تصنيفها حسب درجات التأهيل والتكوين لكي يتم تصريفها حسب الاحتياجات لسوق العمل.

وسيتم التعرض من خلال هذا العنصر إلى تصور مستقبل التشغيل في بلادنا للسنوات القادمة في ظل المتغيرات التي تطرحها الساحة الاقتصادية بما في ذلك تنظيم تسيير سوق العمل بطريقة فاعلة من خلال قوى العرض والطلب ضمن سياسة تشغيل واسعة محورها الأساسي عنصر الشباب الذي يعاني من بطالة مستدامة في أغلب الأحيان.

I/ فرضيات التنبؤ:

تختلف فرضيات التنبؤ باختلاف الأطراف المكلفة بذلك ، سواء تعلق الأمر بالحكومة من خلال أجهزتها للتخطيط ، أو الهيئات المستقلة عنها مثل : مراكز الأبحاث و الدراسات المتخصصة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وكذا خبراء البنك العالمي إلا أن هذا الاختلاف لا تنافى مع إجماعها واشتراكها لمجموعة من العناصر بغية للوصول إلى نفس الهدف، والمتمثل في تقدير العمالة المستقبلية وما يفترض أن يتحقق من نتائج اقتصادية لاستيعاب جزء كبير منها أو كلها. و تتدرج الفرضيات المعتمدة ضمن ما يلي:

I-1/ الإطار العام:

يتضمن الإطار العام مجموعة من الفرضيات التي لا يختلف اثنان على ضرورة اعتمادها لتحديد الآفاق المستقبلية للتشغيل قصد الحد من تفاقم البطالة ، حيث يمكن أن نختصر هذا الإطار في خمسة عناصر ألا وهي[1]:

1. تطور الإنتاج الداخلي الخام بوتيرة بطيئة على المدى المتوسط و تسارعه على المدى الطويل.

2. أن يكون معدل الإنتاج الداخلي الخام كبير من معدل تطوير الفئة النشيطة و الذي يصل إلى 4 % سنويا في حدوده المتوسطة.

3. الوصول إلى استقرار اقتصادي ، يسمح برفع حجم الاستثمارات المنتجة ، التي من شأنها رفع مستويات الإنتاج وضمان دورة اقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين قصد خلق مناصب شغل جديدة.

4. الأخذ بعين الاعتبار المواد المالية الضرورية لتغطية تكلفة إنشاء مناصب العمل ، من خلال ترشيد النفقات العمومية وتخصيص نسبة منها لخلق فرص عمل تتزايد من سنة لأخرى لتغطية الطلب الإضافي على العمل وكذا أولائك الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية، كتسريح العمال مثلا.

5. ضرورة تفعيل دور القطاع والمشاريع الفردية القادرة على استحداث مناصب شغل جديدة دون أن يكلف خزينة الدولة أموالا يمكن أن تخصص لنشاطات أخرى تساهم هي الأخرى في ترقية عالم الشغل .

I-2/ الفرضيات المعتمدة:

تتمثل الفرضيات المعتمدة في ثلاثة جوانب أساسية وهي :

1- تتوقع الوزارة المنتدبة للتخطيط في المدى المتوسط إمكانية رفع نسبة النمو السنوي للتشغيل بوتيرة 3% ، مما يسمح بتثبيت البطالة عند مستواها

الحالي في انتظار إنعاش الاستثمارات الوطنية العمومية والخاصة محلية أو أجنبية لإعطاء ديناميكية أكثر في مجال التشغيل.

2- يقودنا الحديث عن أفاق التشغيل في الجزائر إلى الفرضيات التي وضعها المخطط الوطني لمكافحة البطالة للوصول بمعدلها إلى 14 % خلال سنة 2010 ، وقد اعتمد في ذلك على ما يلي[2]:

أ- زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل سنوي 4 %.

ب- استمرارية التشغيل غير الرسمي في احتواءه 31 % من السكان.

ج- تطور العمل الرسمي خارج الإدارة بنفس وتيرة العمل الرسمي أي 2.8 % سنويا.

د- أن يظل معدل تطور السكان القادرين على العمل بمعدل 4%.

هـ- أن تظل مرونة العمل الرسمي خارج الإدارة للناتج الداخلي الخام في حدود 0.7 % .

و- الأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات اعتمادا على أسعار سنة 1996 وفقا لما يلي:

* قطاع الزراعة : 4000.000 دج وقطاع: 7000.000 دج.

* قطاع البناء والأشغال العمومية 5000.000 دج.

* قطاع الإدارة : 1500.000 دج وقطاع الخدمات : 1000.000 دج.

3- يربط بعض الخبراء الدوليون تقديرات التنبؤ فيما يتعلق بتوسيع دارة التشغيل والتخفيض من معدلات البطالة بمدى تطور معدل النمو الاقتصادي من جهة ، وبشرط استقرار الأجور الحقيقية من جهة أخرى ، مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الأجور الحقيقية عند مستوى 9400 دج إلى 10 % سنويا

للفترة 2001-2006 من اجل تخفيض معدل البطالة إلى 20% ، وفي حالة نمو سلبي فإن معدل البطالة سيصل إلى 37 % سنة 2006 و 8 % كحد أدنى وبين 9 % إلى 10 % كحد مرتقب.[3]

I-3/ مناصب الشغل المنتظرة:

إن تطور للتشغيل في ظل الفرضيات السابقة غير مشجع على المدى الطويل ، إذ ينتظر أن تصل نسبة البطالة إلى 33.3 % في أفاق 2010 ، أما في حالة التشغيل شبه الكامل ينتظر أن ينشأ الاقتصاد عددا كافيا من مناصب الشغل لتخفيض نسبة البطالة إلى 14 %.[4]

وإذا كانت التوقعات المستقبلية للتشغيل والبطالة بتطور عدد السكان القادرون على العمل ، الذين هم في تزايد من سنة لأخرى ، فان عددهم لأفاق سنة 2010 سيقدر : 12.693.000 يُشغل منهم 10.916.000 شخص، وهو ما يقابل حجما صافيا لمناصب الشغل المستحدثة بـ 5.290.000 ، منها 4.186.000 منصب عمل جديد للفترة 2000-2010 .

وفي هذا السياق يسطر البرنامج تقديرات إنشاء 1.105.700 منصب عمل شغل من سنة إلى خمسة سنوات بتكلفة 137.22 مليار دج ، حيث يقدر عدد مناصب الشغل السنوية 502.539 منصب بتكلفة سنوية 54.12 مليار دج ، فإذا كانت نسبة إنشاء مناصب الشغل المتوقعة في حدود معدل سنوي 3.5 % ، فان قطاع البناء والإشغال العمومية والري سيسمح بخلق 1.237.000 منصب عمل في سنة 2010 ، 820.000 منصب لقطاع الإدارة و 958.000 منصب في الصناعة ثم 728.000 للقطاع الزراعي ، كما يتطلب تطوير قطاعات التجارة ، الخدمات ، النقل والاتصال حجما قدره 1.247.000 منصب عمل لذات الفترة. [5]

إذ كانت هذه الفرضيات ستؤدي إلى الوصول إلى مناصب العمل المشار إليها حسب التوقعات النظرية فان تحقيقها على ارض الواقع يصعب تحقيقه ، خاصة وان الغلاف المالي للبرنامج قد يصل إلى 47 مليار دولار أمريكي ، على الرغم من الرخاء المالي الذي تعرفه الخزينة في السنوات الأخيرة نتيجة للزيادة الكبيرة في رصيد احتياطي الصرف.

فإذا كان المخطط الوطني للبطالة طموحا في أهدافه وتقديراته ، إلا أنه يصعب توفير شروط انطلاق التنمية الاقتصادية الطموحة التي تعتمد على الاستقرار السياسي لتوفير مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي ، والذي من شأنه أن يوفر الغلاف المالي القادر على تغطية تكاليف البرنامج شريطة إخضاع أساليب تسيير القطاعات الاقتصادية للصرامة ، مع اعتماد المعايير الاقتصادية والمحاسبية بها.

وبالموازاة مع ذلك فإنه من الضروري تفعيل دور سياسة التشغيل في الجزائر والتي ضلت غائبة في أغلب الأحيان ، إذ أنها اعتمدت على تسيير أزمة البطالة بتبني طرق وقائية ظرفية عن طريق إجراءات و قرارات غير ثابتة وتتغير بتغير الحكومات والأشخاص القائمين عليها.

وهنا تراهن الجزائر في المستقبل على مشروع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، إذ يشير القانون الجديد لهذه المؤسسات ، أن تغطية الطلب الوطني من اليد العاملة يتطلب إنشاء 600.000 مؤسسة على المدى المتوسط ، والتي بإمكانها استحداث قرابة 6.000.000 منصب شغل مدى العشر سنوات القادمة. (6)

كذلك فان تسهيل تمويل مشاريع الشباب العاطل عن العمل ، في إطار برنامج ***"القرض المصغر"*** الذي تشرف عليه مندوبية الشباب عبر الولايات ، حيث انه تم في هذا المجال اقتراح إنشاء بنك تعاوني لفائدة صغار المقاولين

والمسرحين عن العمل على مدى عشرة سنوات القادمة مع الإنفاق مع خبراء من البنك العالمي والاتحاد الأوربي على تمويل القروض من خلال اشتراك الحركة الجمهورية في تنشيط البرامج ، وهذا الإجراء من شأنه تحريك وتيرة التنمية لفتح 700.000 منصب شغل في قطاع الغابات والصيد البحري والأشغال العمومية ، كما أن برامج الأشغال العامة بكثافة عالية لليد العاملة والذي تم الشروع فيه سنة 1996 قد أدى إلى خلق 237000 منصب عمل في قطاع الفلاحة والأشغال العمومية وينتظر أن يساهم هذا البرنامج في تقليص معدل البطالة من 29 % إلى 18 % على مدى العشر سنوات قادمة.

كما أن لبرنامج ترقية الشباب وإدماجهم في عالم الشغل دور في امتصاص اليد العاملة نسبيا في المستقبل ، حيث أنه خلال الفترة 1990 – 1994 على سبيل المثال، قد مكن إنشاء 28.248 تعاونية سمحت باستحداث 64.000 منصب عمل بغلاف مالي 14.9 مليار سنتم ، وبالرغم من ذلك يبقى هذا المشروع بعيدا عن الطموحات والتطلعات المنتظرة منه للتخفيف من شدة البطالة ، ولعل الأسباب في ذلك تعود إلى:

- ✓ سوء التأطير الذي تواجهه التعاونيات الشبابية.
- ✓ انعدام التجربة لدى الشباب الذين استفادوا منه.
- ✓ التوجه نحو المشاريع غير الإنتاجية (الخدمية) سعيا وراء تحقيق الربح في أسرع وقت وتجنبا للتكاليف التي قد تفرزها المشاريع الإنتاجية ، بالرغم من مساهمة البنوك التجارية في تمويل التعاونيات ، التي يفترض أن توفر مناصب شغل بتكلفة 60.000 دج للمنصب الواحد.

II/ إمكانية استحداث وظائف جديدة:

ما يلاحظ في السنوات الأخيرة هو قلة العرض لمناصب العمل الدائمة ،

إذ اعتمدت المؤسسات الوطنية على نظام العقود ذات المدة المحددة أو المفتوحة ، في وقت يعرف فيه السوق اختلالات كبيرة من حيث العرض و الطلب ، وإذا كان القطاع العام المستوعب الأكبر لليد العاملة في الجزائر خلال سنتين خلت، فإنه اليوم يعاني من مجموعة من المشاكل تتمحور أساسا حول مصادر التمويل وغياب المعايير العلمية والتقنية في أساليب التسيير، إذ أن 55 مؤسسة عمومية ذات نقل اقتصادي و اجتماعي معتبر محكوم عليها بالتصفية إن هي تُركت دون علاج.

فإذا كان عدد العمال في جميع القطاعات الاقتصادية يقرب 6.000.000 عامل ، حيث أن القطاع الصناعي العمومي يساهم بـ 220.000 وظيفة فقط عند تاريخ 10 ماي 2001 ، فإن التطهير المالي للمؤسسات العمومية قد كلف الدولة 1200 مليار دج للفترة 1991 – 2000، وقد وجدت هذه المؤسسات نفسها في نقطة البداية – وكأن الدولة لم تنفق شيئا – حيث كان بإمكان هذا الغلاف المالي خلق قرابة 500.000 وظيفة جديدة من شانها أن تخفف حدة الضغط الاجتماعي الذي تعرفه الجزائر.

بالمقابل فقد تجاوزت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة 52 % لسنة 1998 وتعدل الوظائف التي وفرها ضعف ما هو موجود في القطاع العام. (7)

وهنا يميل توجه الدولة الحالي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص لتفعيل دوره ، من خلال إعادة تأهيل المنشات القاعدية حيث نتصور كم من وظيفة كان بالإمكان توفيرها لو وضعت هذه الأموال تحت تصرف الشباب في شكل قروض مصرفية تسدد في حينها وبصرامة شديدة.

على هذا الأساس ، فإن آفاق التشغيل ببلادنا تبقى غامضة وغير محددة في ظل التوجه الاقتصادي الجديد الذي يركز على التوازنات الاقتصادية الكلية

، وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على الصعيد الاجتماعي ، فعلى الرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكبرى ، إلا أن الوضعية الاجتماعية تتفاقم من فترة لأخرى، لا سيما إشكالية التشغيل خاصة ، التي باتت تتعقد سنة تلوى الأخرى خاصة بعد الدخول إلى حتمية التعديل الهيكلي ، وما تبعه من خوصصة للمؤسسات العمومية. الشيء الذي أدى إلى فقدان مناصب العمل، التي شكلت عبئا إضافيا على عالم الشغل ، في ظل تزايد الفئة النشيطة على الرغم من انخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان إلى 1.7 % سنويا في المتوسط.

إن هذه المعطيات تبين بوضوح المستقبل الغامض للشباب البطال ، في ظل ندرة عرض مناصب العمل خاصة الدائمة منها. وبالنظر إلى المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية الحالية ، فان مستقبل الشغل في بلادنا يطرح تحديا كبيرا للقائمين على بناء السياسة الاقتصادية ، إذ يتوجب تحقيق معدل نمو اقتصادي يعادل ثلاثة مرات ما هو علية الحال في السنوات الأخيرة.

في حين أن الجزائر قد حققت نسبة نمو 6.5 % سنة 2007 ، وتمكنت من إنشاء 40.000 منصب عمل جديد ، ويسعى قطاع الشغل بالجزائر إلى إنشاء حوالي 55.000 منصب شغل سنويا ابتداء من سنة 2009 من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة علما أن الجهازين تمكنا لحد الآن من إنشاء أزيد من 90.000 مؤسسة مصغرة مكنت من إنشاء أكثر من 300.000 منصب شغل. (8)

ومن بين المتطلبات الضرورية لذلك ، يتوجب بلوغ نسبة نمو اقتصادي تتراوح بين 7 % إلى 8 % سنويا ، وحاجة إلى تمويل بقيمة تقارب 6 ملايير دولار أمريكي. (9)

وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي المرتقب ليس مستحيلا ويمكن تحقيقه

، لا سيما وأن الشروط الاقتصادية الضرورية لمرحلة الانطلاق قد تم تحقيقها نسبيا، ونقصد بذلك التوازنات الاقتصادية الكلية حيث لم تعد مشكلة تسديد المديونية تطرح إشكالا كبيرا إذا ما تم استغلال هذه المرحلة لإعادة ترتيب البيت من جديد.

فالجزائر غنية بأراضيها الزراعية الواسعة ، التي يمكن استصلاحها واستغلالها لتوفير احتياجاتنا الغذائية من جهة ، وإعادة تشغيل الطاقات البشرية من جهة أخرى من خلال تقديم التسهيلات الضرورية للاستثمار الفلاحي. (10)

ويشكل مشروع (FIAT) للسيارات إلى جانب مركب الحجار ، أحد أهم القنوات القادرة على تصريف اليد العاطلة عن العمل ، من خلال إمكانية استحداث 30.000 منصب شغل ، بالإضافة إلى ذلك نجد مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال أفضل للاستثمار الأجنبي ، من حيث استيعابه لليد العاملة ، بالنظر إلى ما يوفره من مناصب عمل في دول أخرى .

كل هذه العوامل من شأنها أن توفر فرص عمل جديدة دون أن تكلف الدولة كثيرا ، لذا فان مستقبل الشغل رغم تعقيده وعبئه الثقيل على عاتق الدولة ، فبإمكان الجزائر أن ترفع التحدي وان تخفف من معدل البطالة على المدى الطويل ، إذا ما تم استخدام الموارد المتاحة بشكل عقلاني ورشيد مع إتباع سياسة حازمة في مجال الاستثمار والبحث عن قنوات جديدة للادخار المحلي ، مع إعادة تفعيل دور البنوك كطرف أساسي يواكب التطور الاقتصادي.

بالإضافة إلى كل هذا فإن للدولة دورا كبيرا للاستثمار في الموارد البشرية ، من خلال سياسة التكوين وإعادة التأهيل لرسم معالم سياسة التشغيل على المدى البعيد ، خصوصا إذا علمنا أن الجزائر قد استطاعت أن تخفض معدل البطالة من 33 % سنة 1967 إلى 17 % سنة 1987 ، أي انه في ظرف

عشرين سنة تم تقليصها بـ 16 % وعلى الرغم من أن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك تختلف عما هي عليه الآن ، كما أن التطور العالمي الذي أدى إلى ظهور الهيمنة والعولمة لم يكن مطروحا بنفس الحدة التي هي عليها الآن ، لكن بإمكان الجزائر رفع التحدي والنهوض بالاقتصاد الوطني من جديد من خلال إصلاح جذري للجهاز الاقتصادي ، ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية ..، وإعادة النظر في أساليب التسيير بالمؤسسات الاقتصادية تماشيا ومرحلة الانفتاح والتنافس التي تشهدها جل اقتصاديات العالم اليوم.

كما أنه من المنتظر أيضا ، أن يُحدث مشروع الإنعاش الاقتصادي مناصب شغل جديدة ، والذي يمتد إلى (05) سنوات وسوف لن تصرف مخصصاته على القطاعات المفلسة ، كما كان ساندا من قبل مما يعني الاستثمار العمومي ، كما تؤكده العبارة التالية:

" **سوف لن ننجح في إخراج الآلات المعطلة منذ عشرين سنة من سباتها، وإنعاش جثث قد فارقت الحياة** ". (11)

يفهم من هذه العبارة أن الدولة سوف لن تخصص هذه الأموال لإعادة بعث المؤسسات العمومية من جديد ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تفعيل دور القطاع الخاص الذي يبلغ نصيبه من القيمة المضافة 55 % خارج قطاع المحروقات خلال السداسي الأول من سنة 2001 ، والذي يعرف نموا يتراوح بين 6 % إلى 8% منذ ستة سنوات ، إذ قدر معدل نموه بـ 6.4% لسنة 2000 ويشغل زهاء 900.000 عامل لذات السنة.

كما ينتظر خلق بنك خاص بتمويل العاطلين، قصد تسهيل عملية تمويل مشاريع الشباب العاطل عن العمل في إطار برنامج القرض المصغر ، ويشمل أيضا العمال المسرحين من العمل وذلك في إطار البرنامج الاستعجالي الذي

خصص منه 16 مليار دج لمواجهة ضغوطات الحماية الاجتماعية بعد ما تم الاتفاق مع خبراء من البنك العالمي ، والاتحاد الأوروبي على كيفية تمويل هذا البرنامج وطرق تنفيذه في ظل جمود البنوك والإجراءات الإدارية الثقيلة والمعرقلة في بعض الأحيان ، وفي سياق تحضير إستراتيجية الحماية الاجتماعية على مدى عشرة سنوات القادمة يرى الممثلون الأوروبيون ضرورة إشراك الجمعيات قصد تحريك وتأثر التنمية والتي من شأنها خلق 700.000 منصب شغل في قطاع الغابات والصيد البحري و الأشغال العمومية.

وبالموازاة مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن القطاع غير الرسمي يحوي على أكثر من مليون شخص أي ما يمثل 17 % من الفئة النشيطة خارج قطاع الزراعة. وبالتالي فإن سوق العمل غير الرسمي هو بمثابة صمام أمان في بعض الأحيان باعتباره يمتص جزءا من البطالة ويساهم في الحيلولة دون إضافة فقراء جدد ، حتى أن مفتشي العمل يغضون النظر عن العمال الذي ينشطون من غير تصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي لتفادي طردهم من مناصب عملهم ، ومن المنتظر أن يصل عدد الذين يعملون خارج الأطر القانونية 2.420.000 للفترة الممتدة بين 1997 – 2010. [12]

كما يعتبر تطوير الهيئات التي تهتم بالتشغيل ضمن الأدوات الرئيسية لبناء سياسة ناجحة في هذا المجال من خلال مجموعة من الإجراءات يمكن إيجازها وفقا لأهدافها من خلال العمل على التخفيف من معاناة طالبي العمل عن طريق توجيههم إلى خيار التكوين أو إشراكهم في نظام التأمين على البطالة ، وعليه فان المهام المسندة إليها تنحصر فيما يلي:

1- العمل على إيجاد وظائف لطالبي العمل تتلاءم وقدراتهم ومؤهلاتهم دائمة كانت أو مؤقتة.

2- تقديم المعلومات الضرورية للشباب أو كل طالب في مجال البحث عن العمل.

3- العمل على توجيه العاطلين مهنيا من خلال تقديم العروض التي يتلقونها من المؤسسات المستخدمة.

4- ضرورة انجاز برامج تساعد على الحركية والتنقل من مكان لأخر، لأن التشغيل لا تحكمه حدود جغرافية داخل البلد الواحد ، مع إعطاء الأولوية لسكان المنطقة في حالة توفر فرص العمل.

5- إنتاج المعطيات الأساسية للأعلام حول سوق العمل وخصائصها ومرونتها..الخ.

وتعتمد سياسة التشغيل على مجموعة منها ما يتعلق بتقليص مدة العمل ، ومنها ما يشمل إجراءات التعويضات ، ومنها ماله علاقة بالإحالة على المعاش المسبق بمعنى تقليص مدة الخدمة لإتاحة الفرصة للبطالين ليشغلوا مناصب عمل الذين أحيلوا على التقاعد ، كما تتضمن تنمية العمل الذاتي من خلال تقديم الإمكانيات المالية والمادية لبناء مشروع فردي أو مؤسسات مصغرة لرفع حجم الاستثمارات ومنه زيادة فرص عمل ، كما أن سياسة إدماج الشباب وإعادة تأهيل وتكوين العمال المسرحين لأسباب اقتصادية في سوق العمل من خلال برامج عقود ما قبل التشغيل –pré emploi– له مزاياه الاجتماعية الخاصة ، فالجزائر قد سلكت كل هذه السبل قصد حدة البطالة لكن الإشكالية تكمن في مدى دقة ومصداقية تنفيذها ، وهل أن الأموال التي تخصصها الدولة لهذا الغرض تصرف في مواضعها؟ وهل أن القائمين عليها لهم ما يلزم ما التكوين والخبرة والنزاهة لتحقيق هذا الغرض؟ وهل توجد مراقبة مستقلة تراقب تنفيذ هذه الإجراءات ؟ وهل أن الرادع القانوني لكل من يخالفها كاف لعدم تكرارها في المستقبل ؟

كل هذه الأسئلة إذا ما وجدت لها أجوبة فعندها يمكن تبني سياسة تشغيل واعدة بإمكانها أن توسع أدوات التدخل لتنظيم سوق العمل وتسييره بشكل يسمح بالاقتراب في حالة التوازن به قدر الإمكان مثل: الإعفاءات من الاشتراكات الاجتماعية عقود التأهيل ، تربصات أولية للحياة المهنية: (stage d'initiation à la vie professionnelle –SIVP–) الشروع في أشغال ذات المنفعة العامة في القطاع العمومي أو الجمعيات ، تدعيم ركائز التكوين المهني في مراكز التكوين خارج وداخل المؤسسات بتقديم مساعدات لكل مؤسسة تحدث مناصب شغل جديدة من خلال إجراءات جبائية تحفيزية ، أو عن طريق التخفيض أو الإعفاء من الضرائب ، لأن التشغيل عن طريق التكوين بإمكانه أن يشكل قواعد سياسات نشيطة في مجال التشغيل.

اعتمادا على ما سبق فإن آفاق التشغيل في الجزائر تراهن في المقام الأول على القطاع الخاص الذي بإمكانه فتح مناصب شغل جديدة غير مكلفة بالنسبة للدولة ، والتي تعمل على توجيهه ومساعدته لأداء مهامه من خلال تسهيلات منح القروض والامتيازات الضريبية .. الخ. (13)

فإذا كانت الخوصصة خطوة لا بد منها ، فإن وضع إستراتيجية بعيدة المدى تضمن توظيف العمال المسرحين والذين اكتسبوا خبرة مهنية أنفقت عليها الدولة مبالغ كبيرة بقصد الاستفادة منها تحت غطاء القطاع الخاص عوض العام الذي لم يؤدي المهام المنوطة به والأهداف المرجوة منه لسبب أو لآخر، كما يفترض أن تتبنى الدولة سياسة تشغيل جادة وهادفة إلى إحداث فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها بالنظر إلى الإمكانيات والقدرات المتاحة للجزائر.

فمن المسلم به أن البطالة ليست ناتجة عن عملية حسابية بين تعداد السكان العاملين والتشغيل ، بل أنها علاقة متينة بين التشغيل وعدم النشاط ،

والبطالة بأتم معنى الكلمة تمنح مثل هذه المقاربة لسياسة التشغيل بعدا أقرب من هدف تحقيق استعمال أمثل للموارد البشرية ، والتي يتعين الاستثمار فيها لجعلها تتماشى ومتطلبات سوق العمل من خلال إيجاد حلقة الوصل بين جهاز التكوين والتدريس من جهة ، وبين المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى لإيجاد نوع من التقارب بينهم ، فقطع الصلة بين هذه الأجهزة قد أهمل المهام التكوينية التي مكنت المؤسسات خلال مرحلة التصنيع من تلبية حاجات البلد يخص اليد العاملة وتطوير خبراته. (14)

وعليه فان التصور المستقبلي لعالم الشغل والبطالة في الجزائر إذا ما أريد له التحسن يفترض أن يراعي النقاط التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- ضرورة إعادة التفكير في دور الدولة الاقتصادي في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق بالموازاة مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، فحتى وإن كانت النتائج الاقتصادية ايجابية في هذا المجال إلا أنه لا يعقل أن تتم سياسة الاقتصاد الكلي بمعزل على منظومة الحماية الاجتماعية، وبمعنى أدق عدم الفصل بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية لا سيما الجانب المتعلق بالتشغيل.
- إنشاء وظائف جديدة عن طريق تكثيف مبادرات الجماعات المحلية ، وذلك من خلال إصلاح نظم حماية الشغل عن طريق ميكانيزمات التأمين على البطالة بهدف التخفيف من آثارها وتقليص الضغط على سوق العمل.
- العمل على تنمية الاستثمارات التي لا يمكن للقطاع الخاص دخولها ، لما تتطلبه من موارد مالية ومادية كبيرة ، وبالموازاة مع ذلك فإنه من الضروري ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتنشيط وتشجيع كل

أشكال التشغيل الذاتي، لا سيما الحرفي منه من خلال تأمين مصادر التمويل اللازمة لذلك بواسطة البنوك المتخصصة في منح القروض.

- ضرورة تبني سياسة تشغيل طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات الضرورية والتي لها علاقة بعالم الشغل وبسوق العمل من حيث مخزون وخصائص اليد العاملة المصنفة حسب السن ودرجة التأهيل.

فالتجارب السابقة للسنوات الماضية في مجال معالجة ملف البطالة أظهرت بوضوح عدم نجاعة الحلول المؤقتة والمحدودة مثل PEJ ، و DIPJ سنة 1990 وعقود ما قبل التشغيل بالطرح الذي هو عليه ، من حيث المقابل المالي والمدة المحدودة ، وكذلك صعوبة إمكانية الإدماج في وظيفة دائمة ..

الخاتمة:

وكخلاصة لهذه الدراسة، يمكن القول أنه لم يحن الوقت بعد كي تتخلى الدولة عن دورها في المجال الاقتصادي ، لأن الظروف الاقتصادية الحالية تقتضي ضرورة تدخلها في الإنعاش الاقتصادي الذي هو من مسؤولياتها كون هياكل الإنتاج لا تزال في حالة التكوين, وعليه فمن الضروري بما كان أن تكون الدولة حاضرة من حيث وظائف التأطير، التنظيم والتخطيط الاستراتيجي من خلال القوة العمومية، بالإضافة إلى دورها في تنشيط العلاقات بين الشركاء, وأن تلعب أجهزتها دورا هاما في تعزيز التماسك الاجتماعي وتنظيم التفاوض بين مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والنقابات وجمعيات أرباب العمل.. ، وبذلك يمكن تشييد عالم شغل مهيكل ومنسجم.

الهوامش والمراجع :

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 30، 2006، ص 61.

[2] الجريدة الرسمية ، نفس المرجع السابق ، ص 61.

[3] Abelrahman Mebtoul. l'Algérie face aux défis de la mondialisation. volume 2, OPU ,Alger 2002, P:120.

[4] الجريدة الرسمية ، المرجع السابق ، ص 60.

[5] الجريدة الرسمية ، نفس المرجع السابق ، ص 61.

[6] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الثاني لسنة 2006 ، ص 17.

[7] خطاب رئيس الجمهورية ، ليوم 2000./04/28

[8] تصريح وزير العمل السيد "طيب لوح" في منتدى التلفزيون بتاريخ السبت 17 ماي 2008 الموافق لـ 12 جمادى الأولى 1429.

[9] عبد المجيد بوزيدي ، تسعينات الاقتصاد الجزائري ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1999، ص 128.

[10] زويتر الطاهر ، إشكالية التشغيل في الزراعة – حالة الجزائر– ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص37.

[11] خطاب السيد رئيس الجمهورية لإطارات الدولة ، أفريل 2001.

[12] الجريدة الرسمية ، المرجع السابق ، ص 61 .

[13] ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.52

[14] رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مطابع الرسالة ، الكويت، 1997، ص 67.